

## نشاط الجهاديين بالساحل خطر على المغرب

الرباط - تزايدت المخاوف المغربية

من تنامي نشاط الجماعات الجهادية المتشددة في منطقة الساحل الأفريقي المجاورة حيث تجند وتدريب تلك الجماعات أتباعها عبر الإنترنت والتي تمثل أكبر خطر على البلاد.

وقال مدير المكتب المركزي للتحقيقات القضائية بالمغرب، حبوب الشرفاوي، إنه على الرغم من أن المغرب لم يتعرض سوى لهجوم كبير واحد خلال السنوات العشر الماضية، وهو الهجوم الذي قُتل فيه سائحان إسكندنافيتان عام 2018، إلا أن موقعه يجعله هدفا للجماعات المتطرفة في منطقة الساحل الأفريقي. وتابع الشرفاوي في تصريحات أوردها وكالة رويترز أن "خطر الإرهاب مستمر ما دام هناك جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى تجند وتدريب أتباعها عبر الإنترنت".

وقال إن "المكتب المعني بمكافحة الإرهاب نجح منذ تاسيسه عام 2015 في تفكيك العشرات من الخلايا المتشددة والقى القبض على أكثر من ألف من المشتبه في انتمائهم لحركات التطرف".

وتشير الأرقام إلى استمرار خطر المتشددين في المغرب، بعد أن أدى صعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سوريا والعراق العقد الماضي إلى زيادة النشاط الجهادي والذي تواصل رغم هزيمة التنظيم في قلب الشرق الأوسط. وقال الشرفاوي إن "داعش أعاد تركيزه على منطقة الساحل واستغل مع الجماعات الجهادية الأخرى هناك سهولة اختراق الحدود وشبكات التهريب".

وتخوض النيجر ومالي قتالا ضد الجماعات المسلحة، بينما أتاحت الحرب في ليبيا مجالا للجماعات المتشددة لممارسة نشاطها.

وفي أواخر فبراير شارك رئيس الوزراء المغربي سعد الدين العثماني في قمة أمنية بخصوص منطقة الساحل في نجامينا وعرض الدعم لعمل عسكري ضد الجماعات الجهادية بما يشمل تدريب القوات.

وقال الشرفاوي إن المغرب يشعر بالقلق أيضا من أن بعض رعاياه الذين انضموا لتنظيم الدولة الإسلامية في الشرق الأوسط ربما انتقلوا إلى منطقة الساحل.

وانضم 1645 مغربيا إلى الجماعات المتشددة في سوريا والعراق منهم 745 لقوا حتفهم في هجمات انتحارية أو في ساحات القتال. وقاتل معظم هؤلاء في صفوف الدولة الإسلامية.

وقال الشرفاوي إن من بين الذين نجوا من الموت، عاد 270 إلى المغرب فيما تعرض ل137 للمحاكمة، مضيفا أن 288 امرأة و391 من المصاحرين ذهبوا أيضا إلى مناطق الصراع ليلتحقوا بأرباب أسره. ويعاقب القانون المغربي بالسجن لما يصل إلى عشر سنوات من ينضم إلى الجماعات المتشددة في الخارج.

# «الشعب يريد»: حزب لدعم قيس سعيد أم لاستثمار شعبيته

## الإعلان عن تأسيس حزب يحمل شعار الرئيس التونسي يثير جدلا



خزان انتخابي حاسم

وإذا كانت حركة الشعب أبرز الداعمين للرئيس سعيد قررت عدم التعليق على هذه الخطوة، فإن أطرافا أخرى اعتبرت أن هذا الحزب يسعى لاستغلال صورة الرئيس.

وأفاد أمين عام التيار الشعبي زهير حمدي أن "البلاد اليوم لا تستحق المزيد من التشكيك والتشتيت السياسي، ولا تحتمل عددا أكبر من الأحزاب، ونحن في حاجة إلى التجميع".

وأضاف حمدي في تصريح لـ "العرب"، "الأحزاب تبني على برامج وروى، ورائسا الكثير يصطوفون وراء الأحزاب على غرار حركة النهضة وغيرها، واليوم نحتاج إلى تعديل ميزان القوى السياسية" مشيرا إلى أن "هذا الحزب (الشعب يريد) يريد استثمار صورة الرئيس أكثر من كونه عملا سياسيا نبيلًا، ولن يدوم طويلا إذا تراجع ترتيب هذه الشخصية في سبر الآراء".

واستطرد "هذه الأحزاب ليست قادرة على تقديم حلول عاجلة وناجعة للبلاد أكثر من كونها ممارسة انتهازية".

الآن هو ربما للتخضير لانتخابات تشريعية سابقة لأوانها، وشعبية سعيد مرتفعة ولم تتخفف منذ 2017، وكان دائما الأول في سبر الآراء".

وأشار إلى أن "مناصري سعيد هم من الشباب المبهمش والفئات المعطلة عن العمل والنفس الثوري والشباب الذي يؤمن به"، مستطردا "التناقض أصبح بين الدولة العميقة التي تمثل حركة النهضة جزءا منها وتصورات قيس سعيد".

ومنذ صعوده إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية في 2019 لم تخف العديد من القوى السياسية دعمها للرئيس قيس سعيد على غرار حركة الشعب (قومية) التي نجحت في تحقيق تقارب كبير مع الرئيس، إلى جانب حزب التيار الديمقراطي الذي يسوق لنفسه على أنه محارب للفساد.

وتباينت ردود فعل الأوساط السياسية إزاء الإعلان عن هذا الحزب الذي جاء في ظرف عصيب تمر به البلاد في ظل المعركة بين الرئيس قيس سعيد وحركة النهضة الإسلامية.

الأحزاب اسمه من أجل تحصيل مكاسب سياسية. وتبنى ائتلاف الكرامة الشعبي مقاربات الرئيس وصوره خلال حملته الانتخابية قبل أن ينقلب عليه بعد الانتخابات منتشيا بتحالف مع حركة النهضة الإسلامية التي دعمت بدورها الرئيس سعيد ثم أصبحت خصمه الرئيسي.

وقال الناطق باسم حزب "الشعب يريد" عبد الهادي الحمزاوي إن مهمتهم مع الرئيس قيس سعيد انتهت منذ الدور الأول لرئاسيات 2019، موضحا أن "برنامج الحزب يشمل 5 محاور وهي: تجديد الطبقة والنظام السياسيين، العمل على برنامج اقتصادي والحفاظ على الأمن ومقاومة الجريمة، مقاومة البطالة وتعزيز التنمية المحلية، مقاومة الفساد والتهرب الضريبي، وإعادة التنظيم الإداري والحكم المحلي".

ويرى مراقبون أن هناك أطرافا سياسية تحاول استغلال صورة قيس سعيد لدى الرأي العام من أجل الاستفادة من شعبيته، إذ لا يزال يتصدر نوايا

أثار الإعلان عن رؤى وبرنامج حزب تونسي جديد "الشعب يريد" جدلا واسعا في الأوساط السياسية التونسية وسط تساؤلات عما إذا كان هذا الحزب يسعى لاستغلال صورة الرئيس قيس سعيد أم أنه مقرب منه فعليا، وذلك قبل أن ينفي سعيد أي صلة له بأي حزب.

تونس - أثار نفي الرئاسة التونسية الأربعاء نية الرئيس قيس سعيد إنشاء حزب جدلا واسعا في البلاد مع تواتر الحديث عن حزب قريب من الرئيس سعيد يحمل اسم "الشعب يريد".

وقالت الرئاسة في بيان جاء ساعات بعد تنظيم الحزب المذكور لمؤتمر صحافي إنه "يتم رئاسة الجمهورية أن تؤكد مجددا أن الرئيس قيس سعيد لم ينتم لأي حزب ولم يكن وراء تكوين أي حزب ولا نية له على الإطلاق في إنشاء تنظيم حزبي. وليس لأي كان الحق في أن يحشر رئيس الدولة في أي تنظيم مهما كان شكله".

وفجر الإعلان عن تأسيس حزب "الشعب يريد"، وهي تسمية معبرة عن الشعار الذي خاض به الرئيس سعيد الانتخابات الماضية والتي أفرزته رئيسا، تساؤلات حول ما إذا كان سعيد يريد الرد على خصومه من خلال تعبئة انصاره في تجمع حزبي، أم أنه مجرد تنظيم سياسي يسعى إلى استثمار شعبية سعيد من خلال تبني مقارباته وشعاراته.

ونفى المدير التنفيذي لـ "الشعب يريد" نجد الخلفاوي أي صلة لحزبه بالرئيس سعيد قائلا في تصريح لـ "العرب" إن "فكرة اسم الحزب أتت بها الشباب الذي انتخب قيس سعيد، وسعيد خاض الانتخابات بهذا الشعار الذي حولناه إلى حزب، لكن علاقتنا بالرئيس قيس سعيد انتهت منذ الدور الأول للاستحقاق الانتخابي الماضي".

وأضاف الخلفاوي أن "الرئاسة كان عليها ألا تنتشر أي بلاغ خاصة في ظل غياب مكتب إعلام يجعلها تواكب المستجدات. نحن في النوبة الصحافية قلنا إنه لا علاقة لنا بالشعب يريد قيس سعيد من حيث المبدأ والعمل، ولم نرؤج ولو مرة أننا حزب الرئيس، نحن وضحنا ولم نقل أننا كذلك".

ويثير استثمار اسم قيس سعيد والأجندة التي يدافع عنها مخاوف في تونس خاصة أنه حدث ذلك في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية الذي واجه فيه قطب الإعلام ورجل الأعمال نبيل القروي، إذ استغلت العديد من

التصويت في استطلاعات الرأي رغم تراجع شعبيته. وأفاد المحلل السياسي نبيل الرابحي أن الحزب ليس قريبا من قيس سعيد، وأن الرئيس يعتمد على الديمقراطية القاعدية وتجربة لجان الأحياء في 2011.



وأضاف الرابحي في تصريح لـ "العرب" أن "هناك عدة تحركات ومبادرات لاستثمار صورة سعيد، وسبق أن اعتمدت عليها كتلة ائتلاف الكرامة" موضحا أن "استثمار صورة الرئيس

## تسوية ملف الذاكرة في صلب صفقة غير معلنة بين ماكرون وتبون

بباريس شهر جويلية الماضي، إلى غاية الاعتراف باغتيال الجيش الفرنسي للمناضل علي بومنجل، يتزايد الغضب الشعبي والأهلي في الجزائر من مفاصلة باريس في تسوية ملف الذاكرة.



وحسب بيان قصر الإليزيه، فإن "الرئيس ماكرون، استقبل أربعة من أحفاد علي بومنجل، ليخبرهم باسم فرنسا، بما كانت (أرملة الراحل) ملكة بومنجل، تود أن تسمعه؛ (علي بومنجل لم ينحصر، لقد تعرض للتعذيب ثم قتل)".

وأضاف بيان، "ماكرون أبلغ ضيوفه استعداد بلاده لمواصلة العمل الذي بدأ منذ سنوات عديدة، لجمع الشهادات وتنشيط عمل المؤرخين من خلال فتح الأرشيف، من أجل إعطاء عائلات جميع المغفودين على ضفتي البحر المتوسط الوسائل لمعرفة الحقيقة، وأن هذا العمل سيتوسع ويتعمق خلال الأشهر المقبلة، حتى نتضمن من المضي قدما نحو التهئة والمصالحة".

في ظل السكوت الرسمي في بلاده عن محتوى التقرير الذي ساوى حسب رايه بين "الضحية والجلاد"، أكد لـ "العرب"، بأن "حل البرلمان أنهى مبادرة مشروع تجريم الاستعمار في الظرف الراهن، لكن الفكرة تبقى مستمرة ببرلمانيين آخرين أو بمبادرات أخرى، وأن مشروع العريضة المليونية الشعبية المفتوحة ستتواصل إلى غاية فرض المطلب الشرعي للجزائريين تجاه ما لحقهم من طرف الاستعمار الفرنسي".

ويبدو أن الرئيسين الفرنسي والجزائري يسيران في خط تهدئة سياسية يكون قوامه تسوية ملف الذاكرة المشتركة، ولا يستبعد أن يقدم الطرف الجزائري تنازلات في الملف مقابل دعم الإليزيه للسلطة الجديدة في البلاد، وهو ما تجلى من الرسائل التي وجهها سابقا ماكرون لنظيره الجزائري، حول حرص باريس على الوقوف بجانب الرئيس تبون، في المرحلة الاستثنائية التي تمر بها الجزائر.

وامام تردد باريس حول الخطوات الفرنسية اللازمة في هذا الاتجاه بداية من تسليم جماجم قادة المقاومة الشعبية التي كانت محتجزة في متحف الإنسان

في خضم معركة الجزائر ووضِع في الحبس الانفرادي وتعرض للتعذيب ثم قتل في 23 مارس 1957، وأنه خلال العام 2000، اعترف بول أوساريس (الرئيس السابق للاستخبارات الفرنسية في الجزائر العاصمة) بنفسه بأنه أمر أحد مرؤوسيه بقتله وإخفاء الجريمة وإبرازها على أنها انتحار".

وجاءت خطوة الرئيس الفرنسي، في أعقاب التصريح الذي أدلى به الرئيس الجزائري تبون، لوسائل اعلام محلية، أشاد فيها بتوجهات نظيره الفرنسي، وأعاب على ما أسماه بـ"اللوبيات" النافذة وأنها وراء توتر العلاقات بين البلدين وعدم خروجها من إطار التعذيب.

وشدد الرئيس الجزائري، في رد على سؤال حول موقفه من مضمون التقرير الذي أعده المؤرخ بنجامين سنورا، من أجل تسوية الملف التاريخي بين البلدين، على أن "الجزائريين لن يتنازلوا عن الذاكرة"، لكنه لم يبد أي موقف واضح من مسألة تمسك الفرنسيين بعدم الاعتراف أو التوبة.

ولم يستبعد بلعربي، أن تكون خطوة الرئيس ماكرون جزءا من خطوة للملئة الملف بين القيادة السياسية في البلدين،

فضاعة ارتكبتها أيا كان خلال الحرب الجزائرية".

وتعهد ماكرون بالقيام بأعمال وصفها بـ"الرمزية" بهدف تحقيق مصالحة بين البلدين، لكنه استبعد تقديم أي "اعتذارات" أو "توبة"، وكان ذلك خلال لقائه مع أحفاد علي بومنجل الذين استقبلهم في مكتبه بباريس.

وأضاف بيان الرئاسة الفرنسية، بأن "بومنجل اعتقله الجيش الفرنسي

الفرنسي للحقوقي والمناضل علي بومنجل، بالقول "باسم فرنسا اعترف بأن بومنجل تعرض للتعذيب والقتل، ولم ينحصر كما حاولت باريس التغطية على الجريمة في حينه" ليصبح بذلك أول رئيس فرنسي يقر بذلك.

وذكر في البيان الصادر مساء الثلاثاء عن قصر الإليزيه، بأن "هذه المبادرة ليست عملا منعزلا، وأنه لا يمكن التسامح أو التغطية على أي جريمة أو



اعتراف باغتيال بومنجل بعد عقود من الإنكار

صابر بلدي

الجزائر - تباينت ردود الفعل في الجزائر إزاء اعتراف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون باغتيال الجيش الفرنسي للمناضل علي بومنجل، لكن هذا الاعتراف أحدث شبهة إجماع على أنه جزء من صفقة غير معلنة بين ماكرون والرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون.

أكد البرلمان السابق كمال بلعربي، في اتصال مع "العرب"، أن "اعتراف ماكرون هو مناورة سياسية من أجل إفراغ المطلب الجزائري الشامل المتمثل في الاعتراف والاعتذار من الجزائر من محتواها".

وشدد بلعربي، الذي قاد جهودا من أجل إنجاز مبادرة تتعلق بتجريم الاستعمار، على أن "الاعتراف بتصفية المحامي والمناضل بومنجل، بعد عقود من تسويق رواية الانتحار، لا يمثل أي خطوة في مسار تسوية الملف التاريخي العالق بين الطرفين، ما دام الأمر يتعلق بقرن وثلث القرن من السياسة الاستعمارية الوحشية وبالمايلين من الضحايا من الجزائريين".

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، قد اعترف باغتيال الجيش